ثمن دعوة سموه إلى إعادة النظر في آلية إعداد المشاريع

البغيلي: توجيهات الأمير تصب لما فيه خير البلاد

أحمد البغيلي

ثمن عضو المجلس البلدي احمد البغيلي توجيهات صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد لمجلس الوزراء بضرورة الالتفات الى مايمس هموم المواطنين مشيرا الى ان سموه دائما يبدي اهتمامة باحتياجات المواطن وان توجيهاته الاخيرة تصب في المقام الاول والاخير لما فيه الخير للبلاد.

وقال ان دعوة سموه الى ضرورة إعادة النظر في آلية إعداد للمشاريع واختصار الدورة المستندية والعمل على توفير الخدمات في مختلف المجالات والميادين، وكل ما من شانة تخفيف أعباء الحياة على المواطنين ومن بينها ما يتصل بتامين السكن واصدار توجيهاته السامية للجهات المعنية بسرعة توفير القسائم السكنية وتامين بناها التحتية وخدماتها كاولوية ملحة باعتبار السكن أحد أهم مقومات الاستقرار للأسرة الكويتية لهو خطوة في بداية حل جذري للمشكلة الاسكانية.

وطالب البغيلي جميع الجهات المعنية بسرعة تنفيذ توجيهات صاحب السمو فيما يتعلق بتوفير القسائم مشير الى ان المجلس البلدي جاهز من اليوم لتقديم مايملكة من صلاحيات لانهاء المشكلة الاسكانية التي استمرت لسنوات معتبرا ان الكرة الان في ملعب الجهات المسؤولة بعد توجيهات صاحب السمو التي تفرض علينا جميعا ان نبدا من الان في التنفيذ

واوضح البغيلي ان المجلس البلدي ركن اساسي في عملية تخصيص وتوفير الاراضي للسكنية ولذا يتطلب من الجهات ان تجعل المجلس شريكا في كل اجتماعاتها اختصارا للوقت والجهد خاصة وان اعضاء البلدي يمتلكون الكثير من الحلول والاقتراحات التي ان الاوان لخروجها الى النور والعمل على تنفيذها بعد التوجيهات الاخيرة لسمو الامير والتي اكدت للجميع ان سموه يعيش معاناة المواطنين ويتلمس احتياجاتهم ومطالبهم وهو مايدفعنا الى العمل بشكل جدي خلال المرحلة المقبلة وكفانا ضياعا للوقت.

■ «البلدي» ركن أساسي في توفير الأراضي لـ«السكنية» وعلى الجهات المعنية أن تجعله شريكا في اجتماعاتها

البدر يستعرض مجالات التعاون والبحث الأكاديمي مع وفد كوري

د. عبداللطيف البدر خلال استقباله وفد جامعة سون جن يانغ

التقى مدير جامعة الكويت الأستاذ الدكتور عبد اللطيف البدر وفدا من جامعة «سون جن يانغ» في كوريا الديمقراطية يضم كلا من د. يانغ بارك ومساعده جنغ روه، وذلك بحضور نائب مدير الجامعة للابحاث ا. د. حسن السند ومساعديه أ. د. هيثم لبابيدي وا. د. عبيد العتيبي وا. د. نجيب السماوي، حيث تم خلال اللقاء استعراض مجالات التعاون والبحث الاكاديمي بين جامعة الكويت وجامعة سون جن يانغ وبحث المواضيع ذات الاهتمامات المشتركة، بالإضافة الى مناقشة سبل التعاون في مجال الدراسات العليا بين الجامعتين.

وجاءت هذه الزيارة في إطار سعي قطاع الأبحاث في الجامعة بالاهتمام بالتعاون البحثي ومد جسور الشراكة مع مراكز الابحاث والجامعات العالمية.

وبعد اللقاء قام الوفد الكوري بزيارة الى كليتي الهندسة والبترول والعلوم، عقد بعدها محاضرة بعنوان «الكربون- الجيل القادم للدول المنتجة للنفط» حول مميزات الكربون واستخداماته في الصناعة.

على هامش استقباله زيد عايش

الدعيج: التعاون بين «البلدي» والجهات التنفيذية ضرورة لدفع التنمية

الشيخ إبراهيم الدعيج مستقبلاً رئيس المجلس البلدي

اكد محافظ الاحمدي الشيخ الدكتور إبراهيم الدعيج على «ضرورة التعاون المتواصل بين المجلس البلدي والجهات التنفيذية لإنجاز المشروعات المختلفة بما يدفع عجلة التنمية ويخدم احتياجات المواطنين».

وطالب الدعيج على هامش استقباله رئيس المجلس البلدي زيد عايش في مكتبة في ديوان عام المحافظة «بالاهتمام باحتياجات المحافظة وسرعة تلبية مطالب المواطنين على المستويات كافة».

واشاد «بجهود رئيس المجلس البلدي بمحاولة دفع اطر التعاون المشترك مع الجهات المعنية والتفاعل مع متطلبات المواطنين»، منوها بان «محافظة الأحمدي تحوي كثافة سكانية عالية وامتدادات عمرانية جديدة بما يتطلب مزيد من الخدمات والمشاريع خلال الفترة المقبلة».

شمات

بيان الأغلبية

عدد من مراسيم الضرورة الكفيلة بمعالجة بعض الأوضاع السلبية والمتنازعة، داعية إلى التعجيل أيضا إلى تعديل آلية التصويت وخفضها من أربعة أصوات إلى صوت واحد، خرجت بعض الأصوات التي لا تزال تعرب عن مخاوفها من محاولة تغيير قانون الانتخاب، عبر تعديل الدوائر أو خفض عدد الأصوات المسموح بها للناخب، كما أظهرت اعتراضها على بعض المراسيم التي صدرت أخيرا.

فقد أجمعت الأغلبية في مجلس 2012 بمؤازرة الجبهة الوطنية لحماية الدستور وعدد من الحركات السياسية على رأي موحد وواضح يتمثل في رفض أي تعديل لقانون الانتخابات وآلية التصويت، مؤكدين ان ذهاب الحكومة الى المحكمة الدستورية هو محاولة لايجاد مبرر لخلق حالة الضرورة الهدف منه العبث بالدوائر الانتخابية.

وأصدرت القوى السياسية المشاركة في الاجتماع بيانا مشتركا حول «طريقة إقرار مجلس الوزراء 4 مراسيم ضرورة أمس الأول، وما أسمته بـ«تفرد السلطة بتعديل قانون الدوائر الانتخابية»، قالت فيه: «إنه لم يعد خافيا على أحد أن الكويت دخلت يوم أمس مرحلة جديدة من الحكم الفردي الذي لا يؤمن بالديمقراطية ولا بالمشاركة الشعبية ولا بدولة المؤسسات، وذلك حين وافق مجلس الوزراء على إصدار مجموعة من المراسيم بقوانين بالمخالفة لنص المادة «71» من الدستور، دون اكتراث أو تقدير لرأي الشعب، وذلك توطئة لانفراد السلطة بتعديل قانون الدوائر الانتخابية على نحو يمكنها من تحقيق السيطرة التامة على نتائج الانتخابات البرلمانية المقبلة، استكمالا لما حدث في العام 1967 من تزوير لنتائج الانتخابات وما حدث في العامين 1976 و1986 من اعتداء على الحكم الدستوري؛ ومن ثم الانقضاض على الدستور وتثبيت أركان الحكم الفردي بالتحالف مع أصحاب المصالح غير المشروعة وقوى الفساد والإفساد».

أضاف البيان: «لقد سقط يوم أمس ما تبقى من مظاهر دولة المؤسسات حين تحوّل مجلس الوزراء إلى واجهة شكلية لتمرير مخططات الانقلاب على نظام الحكم الدستوري الذي اختاره الشعب الكويتي وارتضاه بعد أن تخاذل الوزراء عن القيام بواجبهم في احترام الدستور ورعاية مصالح الشعب والتزموا الصمت المطبق ولاذوا بالسلبية، وهو الأمر الذي يظهر النوايا المبيتة لتعديل نظام الانتخاب على الرغم من حكم المحكمة الدستورية الذي أكد خلو النظام الحالي من المثالب الدستورية»، معتبرا أن «التوجهات الحالية للسلطة السياسية الخاضعة تماما لتأثير قوى الفساد تنذر بالخطر الشديد على الاستقرار السياسي وعلى العلاقة التاريخية التي تجمع الشعب الكويتي بأسرة آل صباح، وتضرب بعقل العهد التاريخي بينهما الذي اعتمده دستور 1962 في المادتين الرابعة والسادسة حين منح الإمارة لذرية مبارك الصباح تحت راية الحكم الديمقراطي وسيادة الأمة، وهو الأمر الذي يفرض علينا، بلا تردد، التصدي بكل ما نملك من قدرة لدرء ذلك الخطر وردع تلك المخططات والدفاع عن حقوق الشعب ومكتسباته بكافة الوسائل المتاحة سياسيا وميدانيا، وقد تعاهدنا على ذلك متضامنين متآزرين». واختتمت القوى السياسية بيانها بالقول: «إننا في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الكويت، ندعو الشعب الكويتي إلى الانتباه والتصدي لما يحاك ضده، وإلى مقاومة مخططات الانقلاب على نظام الحكم الدستوري من قبل السلطة وقوى الفساد والإفساد لتكريس الحكم الفردي المطلق القائم على الانفراد بالقرار والاستبداد بالسلطة، فالأمر أبعد بكثير من مجرد تعديل نظام الانتخابات وأبعد من مجرد حقوق الشعب».

وتعقيبا على هذا البيان قال عضو مجلس 2012 نبيل الفضل: إن علاقة الشعب بأسرة الصباح أقوى من أحلامكم المريضة، وأرسخ من تجمعكم الهش مهما تم تمويله، مضيفا: إن كثرة مسميات الموقعين على البيان لأنهم نفس الوجوه وكل ثلاثة يشكلون تجمعا باسم مختلف، وإلا فما الفرق بين الأغلبية ونهج، وبين الجبهة والأغلبية وحراك ومعك «أم تفرين وتص»؟!

بدورها قالت مرشحة مجلس الأمة السابقة صفاء الهاشم: «إننا عندما كنا نحذر من أن توجهات المعارضة بالكويت هي توجهات إنقلابية تهدف إلى اسقاط النظام والمتمثل في أسرة الحكم، خرج علينا من يدعي خلاف ذلك، بل ويشكك في مصداقيتنا وبأنهم سيكونون حرس بوابة النظام، وعند أول تلويح باستخدام سمو الأمير لصلاحياته التي منحها له الدستور، هددوا صراحة بالإنقلاب وبالخطر الذي سيلحق بأسرة الصباح، متناسين أن العلاقة بين الأسرة الحاكمة متمثلة في حضرة صاحب السمو والكويتيين هي علاقة تاريخية لن تزعزعها ترهات الإخوان المسلمين وأطفالهم».

وقال النائب السابق أحمد السعدون عقب اجتماع الأغلبية والجبهة الوطنية لحماية الدستور وكل من ممثلي حدس ونهج وحراك بديوانه مساء أمس الأول، ان الحكومة في تصريح لها على لسان وزير الإعلام قالت «لا تدخلوا في النوايا وان الهدف من الذهاب للمحكمة هو تحصين قانون الدوائر من اي طعن في الانتخابات المقبلة»، مستدركا بالقول ونحن سلمنا بذلك رغم عدم اقتناعنا، ولكن من خلال الاسباب التي تقدمت فيها الحكومة بالطعن ذكرت بان القانون غير عادل نتيجة للتفاوت غير العادي في عدد الناخبين في مختلف الدوائر فضلا عن الاختيار النسبي للناخبين، موضحا انه جاء حكم المحكمة الدستورية وقضى برفض الطعن، ويفترض بعد الحكم ان القانون تحصن.

واضاف «لكن التوجه الذي كان من البداية للعبث بقانون الدوائر لا يزال موجودا ويتحرك غير عادي»، مستدركا بالقول إنه «لا يمكن للحكومة ان تقدم على ما يخالف حكم الدستورية الذي اعلنوا انهم اراده حتى يتحصن القانون»، وبين أنه «الان بعد الكلام الذي ثوائر بعد اجتماع مجلس الوزراء، فإننا نخشى من التوجه للتفرد بالسلطة والانقلاب على الدستور» وتطرق الى مراسيم الضرورة بقوله «نريد منهم ان يقولوا لنا ماهي حالة الاستعجال في قانون الكويتية الذي اقر منذ 2010 والذي يفترض ان تكون شركة مساهمة، لكن بعد تحميل الخطوط لخسائر يريدون ان يحولوها الى شركة تملكها الدولة حتى يشتروا 60 طائرة، لافتا الى ان «تعديل هذا القانون لا يتفق مع نص المادة 71 من الدستور الذي ينص على ان تكون هناك حالة غير عادية لا تحتمل التأجيل».

وذكر السعدون ان «اقرار الميزانية بمرسوم ضرورة يخالف الدستور وقانون الميزانية، فالسلطة هي من شل الميزانية بتعطيل مجلس الامة واجراء الانتخابات»، مضيفا ان «قضية الرياضة كانت تدور في المجلس منذ سنوات طويلة واقر القانون في 2007 والان يتحدثون عن عبث وقانون مسخ، وايضا يتحدثون عن الوحدة الوطنية، متسائلا من الذي يترك الناس والمؤسسات التي تضر في الوحدة الوطنية اليست هي السلطة؟».

وقال: «يأتون بعدها بالطامة الكبرى وهو التوجه لتعديل قانون الانتخابات، ويظهر لنا بعض الوزراء نشر انهم يلتزمون بحكم المحكمة الدستورية، بعدها يصرحون بأن الامر لدى سمو الامير»، موضحا انه «لا يمكن ان يصدر مرسوم بقانون حتى وان مارس الامير هذه السلطة ما لم يات في ديباجته أنه وبعد موافقة مجلس الوزراء، وهنا اقول لمن يريد من الوزراء ان يحسب له عند الشعب الكويتي موقف، انه ليس له موقف لان ما سيحصل هو انقلاب على الدستور وتعني مانقوله».

واضاف ان «اي محاولة عبث في قانون الانتخابات هي تاكيد الانفراد بالسلطة وتاكيد لاصدار اي مراسيم تخالف الدستور انه امر لن يمر دون محاسبة اي احد في السلطة ولن يتم»، مبينا انه «سيتم مواجهة هذا الامر دستوريا، فالهدف هو الانقلاب على الدستور والغاء القانون وايجاد مثل هذه السابقة»، وقال السعدون ان «الاجتماع تناول تحديد خطوات مواجهة محاولات الانفراد بالقرار والسلطة والذي سنعترضه ونواجهه بكل ما نملكه من سلطة دستورية»، موضحا ان «اول لقاء في مواجهة هذا الامر هو في ندوة بديوان النائب السابق سالم النملان اليوم الاربعاء بمنطقة جابر العلي، ولكن نقول في ديوانية النملان سنستعمل حقنا كما ورد في القانون وهو ان الديوانية وما امامها من ساحة هو مكان يمكن الجلوس فيه ومناقشة مختلف القضايا فيه، فالدعوة للشعب الكويتي فالقضية لا تتعلق في كتلة الاغلبية او بقانون الدوائر بل في كل القوانين التي مارس فيها الحكم والسلطة والحكومة تتعارض مع المادة 71 من الدستور، فالحضور للندوة عبارة عن رسالة رفض فيها هذا التوجه في انتهاك وتنقيح الدستور»، وبين ان اللقاء الثاني سيكون يوم السبت المقبل في ديوان النائب السابق محمد الخليفة بمنطقة الجهراء وبنفس الطريقة سيشمل الساحة خارج الديوانية، مضيفا «وسيكون لقاؤنا الثالث في ساحة الارادة يوم الاثنين المقبل والذي نتمنى ان يكون حاشدا ليوصل الشعب الكويتي رسالة كما فعل في شهر 11 السنة الماضية»، ولفت ان «قدرنا ان نستمر في مواجهة هذا النهج الانقلابي وهذه المحاولة في تعديل والعبث في الدستور»، مشددا ان كل وزير في الحكومة الحالية يتحمل مسؤوليته، لانه لا يمكن ان يصدر مرسوم بقانون قبل ان يعرض على مجلس الوزراء وموافقته، ومختتما بقوله «الله يحفظ هذا البلد بالمحافظة على دستورها وليس العبث فيه».

من جانبه اكد نائب مجلس 2012 المبطل حمد المطر ان فوضى عارمة ستحدث نتيجة اي تعديل لقانون الانتخابات وان الآثار السلبية ستكون كبيرة جدا، كما هدد نائب مجلس 2012 المبطل محمد الكندري بمقاطعة الانتخابات ترشيحا وتصويتا اذا عدلت آلية التصويت.

من جهته اعرب النائب السابق علي الراشد في تصريح لقناة «الصباح» الاخبارية عن امله في اصدار مرسوم ضرورة بتعديل النظام الانتخابي لانقاذ البلد ومعالجة السلبيات التي افرزتها الاصوات الاربعة.

من جهتها قالت الناشطة السياسية صفاء الهاشم انها لا تزال من مؤيدي نظام الخمس دوائر والصوت الواحد، لافتة الى ان لديها وجهة نظر في موضوع الخمس دوائر ولابد من اعادة النظر فيه بسبب التركيبة السكانية والتوزيع غير العادل لاعداد الناخبين، مشيرة الى ان هناك مناطق لم توضع حتى في نظام الدوائر الخمس، الا انها اوضحت ان الوقت الحالي يحتاج الى نظام الخمس دوائر والصوت الواحد، في غضون ذلك اكدت مصادر مطلعة لـ«الصباح» ان مخاوف اعضاء اغلبية 2012 غير مبررة، حيث اثبتت احداث الايام الماضية مدى احترام الحكومة للدستور والقانون، والتزامها باحكام القضاء، داعية الى اشاعة مناخ من التهدئة وتخفيف حدة الاحتقان السياسي الذي تشهده البلاد منذ فترة، واوضحت المصادر انه ليس هناك من هو احرص على حماية الدستور من صاحب السمو امير البلاد الذي اكد مرارا انه لن يسمح لأحد بتجاوزه، فضلا عن تأكيد سموه الدائم على انه لن يتردد في اتخاذ اي اجراءات او تدابير لحفظ امن الكويت واستقرارها، واعربت المصادر عن استغرابها من ادعاء السعدون بأن بعض المراسيم التي اصدرت اخيرا ليس لها صفة الضرورة، متسائلة: هل يعقل أن السعدون وغيره من اعضاء اغلبية 2012 لا يستشعرون خطورة تقصيرهم تجاه عدد من القضايا الملحة، بسبب مقاطعتهم لجلسات مجلس 2009، وعلى رأسها: إقرار الميزانيات، ووضع مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، وكذلك حتمية إصدار قانون بتجريم الكراهية؟.

وتساءلت المصادر: لماذا يخشى نواب تلك الأغلبية من خفض عدد الأصوات، إذا كانوا واثقين من شعبيتهم، لافتة إلى خطورة ما جاء في بيان الأغلبية المشترك مع عدد من القوى السياسية، ووصفت هذا البيان بأنه «انقلابي» وتحريض على الفوضى.

الحجرف: إيرادات

واشار الى قرار مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ الـ17 من سبتمبر الماضي والخاص بالموافقة على استقطاع 25 في المئة من الايرادات العامة للدولة لصالح صندوق احتياطي الاجيال القادمة وتكليف وزارة المالية باتخاذ الاجراءات اللازمة، وقال الحجرف انه في ضوء توجيهات مجلس الوزراء باجراء التخفيضات الممكنة على تقديرات المصروفات بمشروع ميزانية السنة المالية «2013/2012»، فقد قام قطاع شؤون الميزانية العامة بوزارة المالية باجراء تخفيضات بنسبة بلغت نحو 5.5 في المئة من اجمالي المصروفات المقدرة، من جانبه قال وزير المواصلات سالم الأذينة ان الوزارة رفعت 5 تصورات لخصخصة البريد خلال الفترة المقبلة.

«الحوار الوطني»

مشاري العصيمي ان مفهوم المواطنة اصبح يهتز وان المواطن بات يلجأ إلى قبيلته وطائفته للاحتماء بهما مبينا، أن الدستور حفظ حقوق المواطنين عبر مواده والتي تعد غائبة عن التطبيق العملي والذي يستوجب على الجميع تطبيق مبدأ المساواة على ان يكون المواطنون سواسية في الحقوق والواجبات. واشار العصيمي الى ان احتكار الوزارات السيادية انتج خللا واضحا في بعض الأجهزة، مشددا على ضرورة ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بعد أن أصبح المواطن يلجأ الى الواسطة للحصول على حقه.

ونبه العصمي إلى اهمية دور الإعلام في نبذ الطائفية والقبلية، مؤكداً ان بعض وسائل الاعلام باتت تهدم في غياب دور الاعلام الرسمي، مشيرا الى أن المساجد اليوم باتت منبراً مهما للمشاركة في هدم الوحدة الوطنية في البلاد، محملا في الوقت ذاته بعض القوى السياسية المسؤولية فتجمعها بات حزبيا او طائفيا او قبليا. من جهة اخرى اشار النائب السابق صالح عاشور إلى أن الكويت بحاجة إلى اكثر من مؤتمر للوصول إلى صورة واضحة لمفهوم المواطنة، مؤكدا أن الحاجة باتت ملحة لاصدار العديد من القوانين التي تختصر الطريق إلى الاصلاح. وقال ان الجميع ينشد الاصلاح لكن لابد من الجلوس على طاولة الحوار للوصول الى حل لكافة المشاكل وهذا المؤتمر لم يأت الا بسبب عدم استقرار الوضع السياسي، واذا لم نشارك في الخروج من تلك الازمات المستمرة منذ 2005 سنستمر في تلاحق الازمات مما سيضر بمصلحة البلاد والعباد. واضاف عاشور: ان استمرار الوضع السياسي ليس من مصلحة احد فالمواطن والقوى السياسية والسلطات ستدفع جميعا ثمن اختراق الوحدة الوطنية وانه كم من حكومة تشكلت خلال ستة والذي يستوجب ان تجعل الحوار هو الحل الامثل للخروج من الازمة، وبين انه من اجل الحفاظ على الدستور فلابد لمؤسسات المجتمع المدني ان يكون لها دور للحفاظ على المكتسبات، واعتقد ان الدستور لابد الا يخضع لرأي الأقلية او الأغلبية، ولابد من الحفاظ على مواد الدستور التي أتت بها المصلحة العامة ولابد من اللجوء إلى القضاء للحفاظ على الدستور وتحاسب من ينتهك مواده. ومن جانبه، اكد النائب والوزير الاسبق علي الراشد ان الاحساس بالمسؤولية للشباب والاخوة المنتظمين كان وراء دقة ناقوس الخطر لبيان على ماذا نتفق وماذا نفعل لانقاذ بلدنا. واضاف الراشد ان الاحساس بالمسؤولية سيحول النصوص التي نتحدث عن العدالة الى واقع، مبينا اننا بحاجة إلى حوار وفي فم ذات للمزايدة، موضحا ان المشكلة تكمن في التخوين وبمجرد طرح فكرة معينة تجد الكثير ممن ينسبه إلى الدولة أو المصلحة، ملمحا خطوة سمو الأمير بالقرار خطاب الكراهية التي يتناسلها النواب بمجرد وصولهم إلى المجلس. ودعا الى الالتقاء حول النقاط المشتركة فالاختلاف رحمة وليس مذموما وهي الديمقراطية ومن اساسياتها، مبينا ان البعض يتحدث عن خلافات الأسرة وهي كباقي الاسر يوجد فيها خلافات، متسائلا هل دورنا ان نزيد تلك الخلافات ام تقريب وجهات النظر، مبينا انه في السابق كان هناك حكماء من الكويتيين يقربون وجهات النظر ويصلحون فلا يجوز اجترار الكلام الذي يثير الفتنة. واوضح ان الواسطة تكسر المواطنة في نفس المواطن اذ يلجأ لقبيلة او عائلة كي يصل وبالتالي فان السلطة هي المسؤولة عن تفشي هذه الممارسة، مؤكدا: النواب لا يراقبون بشكل صحيح. واشار الى رفض المشاركة والنفوذ من قبل معظم الكفاءات الوطنية بسبب الخوف من تعرضه الى اساءات النواب، مؤكدا على ان اصلاح الرقيب يأتي قبل اصلاح الوزير. موضحا ان النواب لا يعطون الحكومة فرصة وهم يتشدقون بالفساد والشعارات لمجرد تكسب الانتخابي فكيف يقدم استجواب في اليوم الاول لعمل الحكومة؟، متمنيا ان يكون هناك تعديل لنظام التصويت من اربعة اصوات الى صوت واحد، مطالبا الكويتيين بحسن الاختيار في الانتخابات لتصل البلد الى بر الامان.

من جانبة قال رئيس حزب الامة د.عواد الظفيري بقوله: ان الإسلام كرس واصل روح المواطنة، والمواطنة مفهوم له دلالات وهو العلاقة بين الفرد والدولة، وهي الممارسة الكاملة للحقوق والواجبات، وتقوم على اسس كاملة من الحرية ومشاركة في السلطة، وسيادة القانون.

واضاف، ومفهوم المواطنة الدستورية مفهوم ليس وليد اللحظة بل ظهر في التاريخ الإسلامي، وهي بمثابة عمل سياسي مرتبط بحقوق وواجبات الطرفين، أي أن القوانين نصت على الحقوق الواجبة للأفراد والوظائف العامة للدولة، مضيفا: انه اذا خصصنا الواقع السياسي في الكويت سنجد خللا واضحا وحقيقيا في اكتساب الحقوق والواجبات والذي بدوره يؤدي الى وجود خلل واضح في مفهوم المواطنة الدستورية بسبب الانشغال الواضح في الصراعات السياسية وان تبوأ الوظائف الاشرافية والادارية في الدولة يجب ان يحقق مبدأ المساواة والعدل لافتا الى ان الكويت في الوقت الحالي انشغلت في الصراعات وتركت المشاركة السياسية الحقة والتي تقوم بترسيخ مفهوم المواطنة الحقة.

وزير النفط

الاسعار الحالية للنفط تعكس وضع السوق مشيرا الى ان آلية السوق هي التي تتحكم في تحديد الاسعار.

واكد اهمية مثل هذه الاجتماعات في تعزيز التنسيق والتشاور بين دول مجلس التعاون حول مجالات التعدين واسعار المنتجات النفطية اضافة الى بلورة افكار موحدة لعرضها على القمة الخليجية المرتقبة في ديسمبر المقبل. وفي ما يتعلق باستضافة دولة الكويت للملتقى الاعلامي البترولي اشار حسين الى اتفاق وزراء البترول بدول مجلس التعاون على اهمية الملتقى ليعكس صورة ايجابية عن دول مجلس التعاون الخليجي وليبرز دورها على المستوى الاقليمي والعالمي في مجالات الطاقة والتعدين.

«هيئة الشباب»

في استكمال الاجراءات والترتيبات الخاصة بالعملية الانتخابية رغم حكم المحكمة الادارية الصادر امس والقاضي بتأجيل انتخابات نادي الجهراء لأكثر من ستة وإضافة المدة التي تم حل مجلس ادارة النادي الحالي خلالها إلى مدة عضويته وهي سنة وثلاثة اشهر تعويضا عن الستة التي حل بها مجلس الإدارة مع الأندية التسعة الأخرى لأندية التكتل من قبل الهيئة العامة للشباب والرياضة.

وأوضحت المصادر ان الهيئة سوف تتقدم باستشكال لإيقاف الحكم ومن ثم المضي قدما في اجراء الانتخابات حتى لا تقع الهيئة في مخالفة قانونية حسب ما نص قانون 5 لسنة 2007 والذي ينص على ضرورة ان تجري جميع انتخابات الاندية في يوم واحد والمحت المصادر ان الهيئة العامة للشباب والرياضة باتت على يقين بضرورة اقامة الانتخابات في جميع الاندية في موعدها حتى تبتعد عن مخالفات قانونية اخرى تتمثل في ان عددا من مجالس ادارات اندية أخرى سيكون قضى اكثر من مدته القانونية في مجلس الادارة اذا ما تم تأجيل الانتخابات وهو الامر الذي يجر الهيئة الى طريق غير واضح المعالم.

«الإطفاء» لا تهاون

بيانات المقاول الذي يقوم بعملية الهدم وتحديد وقت الهدم والتنسيق مع الاطفاء قبل البدء بالعملية لتامين المكان.

وقال ان هذا الاجراء يشترط وجود المكتب الهندسي المسؤول والمقاول المعتمد من قبل المكتب وان تكون الآليات المستخدمة مسجلة لدى الداخلية وان تكون ذات مثانة كافية تؤهلها للقيام بمثل هذه الاعمال.

ودعا الجهات الرسمية الى تطبيق القانون وعدم التهاون في تسجيل المخالفات في حق المتجاوزين مبينا انه خلال اسبوع تم تسجيل حادثي انهيار لمبنيين اثناء عملية هدمهما حيث تخلى المقاولان عن مسؤولياتهما تجاه الحادثين متمنيا السلامة للجميع.

السعودية: لا صحة

ودعا السديس إلى ترشيد استخدام زمزم وعدم العبث به او سكبه في غير مكانه كما دعا الحجاج إلى مراعاة هذه الجوانب، ونوه بالجهود التي يقوم بها مكتب الزمازمة في إيصال السقيا للحجاج والنقلة النوعية والقفزة الحضارية في تقديم هذه المهمة للحجاج بطريقة آلية وجاهزية عالية.

وأوضح أن العرب في جاهليتهم كانوا يعنون بالحجاج وسقايتهم، واستمر هذا الأمر حتى العهد السعودي. ونقلت صحيفة «المدينة» السعودية عن السديس قوله: ماء زمزم مبارك، منذ أن منّ الله عزّ وجل على الخليقة به في عهد إبراهيم وهاجر وإسماعيل، وقد قال فيه صلى الله عليه وسلم «إنه طعام طعم وشفاء سقم» ومهما ذكر اليوم من التشكيكات يظل ماء زمزم آية من آيات الله، عينا معينا لا ينضب إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وكان السديس قد زار امس موقع مشروع تعبئة زمزم بالرصيفة ومكتب الزمازمة الموحد واطلع على كيفية تجهيز زمزم وتعبئته بطريقة حديثة واستمع إلى شرح عن سير العمل بمصنع التعبئة كما زار متحف الزمازمة وشاهد المقتنيات الأثرية والتاريخية التي كان يستخدمها الزمازمة في الماضي.

بن زايد: جماعة

تستضيفهم ولا يدعون للاطاحة باي نظام حكم في الدول التي يعيشون فيها. ومن طهران اعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية امس ان طهران قررت خفض علاقاتها الدبلوماسية مع دولة الإمارات اذا استمرت في المطالبة بالجزر الثلاث الخليجية التي تحتلها ايران.

ونقل موقع البرلمان الايراني عن رامين مهما نيرست قوله ان الاستمرار في «هذه المطالب التي لا اساس لها سيكون له آثار سلبية على العلاقات الثنائية».

وقال المتحدث «اذا وصلت هذه المزاعم التي لا اساس لها ضد ايران الى حد برغمنا على خفض العلاقات السياسية او قطعها ستتخذ هذه التدابير كما فعلنا مع بريطانيا».